

بيان جمهورية إيطاليا

من دواعي فخري وسروري أن أشارك في هذا الموعد السنوي الهام، وأن ألاحظ إقبال أصحاب المصلحة بأعداد كبيرة على الحضور والمشاركة، ويعبر ذلك عما يحظى به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من اهتمام ودعم كبيرين.

وتتمتع هذه الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق بأهمية استثنائية، ولا يعود ذلك إلى صلة موضوع تركيزها - الابتكار الريفي وريادة الأعمال - بمراحلنا الحالية فحسب، وإنما يرجع أيضاً إلى دور الابتكار وريادة الأعمال كأدوات رئيسية في القضاء على الحلقة المفرغة للفقر.

وتوفّر دورة هذا العام أيضاً فرصة للمناقشة والتمعن في التجديد الأخير للموارد - التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق - الذي تم إنجازه العام الماضي، في شهر فبراير/شباط تحديداً، والذي تم في إطاره التأكيد على الأهداف الطموحة لمساعدة السكان والبلدان التي تشتد فيها حالة الفقر الريفي، وعلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز دور الصندوق، وتحسين هيكلته، وتنظيمه، واستراتيجياته بصورة مستمرة.

وخلال العام المنصرم أحرز الصندوق تقدماً كبيراً نحو تحقيق هدفه المتمثل في تعزيز شبكة مكاتبه في الخارج، واكتسب أدوات جديدة في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، وعكف على تنفيذ إجراءات وعمليات إدارة المخاطر التي تعترض، بشكل لا مفر منه، أنشطة دعم المشروعات الزراعية على نطاق صغير في أشد المناطق عزلة حول العالم.

وعلى وجه الخصوص، استمر الصندوق في تطبيقه لخطة محددة، وإن كانت طموحة، لتوفير الدعم للبلدان الهشة والتي تشتد فيها الحاجة إلى خدماته.

وخلال هذين اليومين الهامين، سنتراقق النقاشات والحوارات المتعلقة بهذه المواضيع بأفكار حول الطرق الأمثل لإعادة تموضع سياسات تنمية منظومة الأمم المتحدة وأدواتها.

إنّ استضافة قطب الأعمال الزراعية للأمم المتحدة كان، ولا يزال، مدعى فخر لبلدنا، إذ يشكّل قطاع الأعمال الزراعية مكوناً جوهرياً من الثقافة، والبحوث العلمية، والاقتصاد الإيطالي، ونحن ندرك تماماً أهميته وفائدته.

ولا ينحصر اهتمامنا بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالمساهمة في موارده فقط، وإنما نقدر أيضاً تركيزه وقدرته على الإيفاء باحتياجات أصحاب المبادرات الزراعية على نطاق صغير، وأثره على الفقر الريفي. ونحن واعون بشكل خاص لعمل الصندوق في أفريقيا، ولا سيما في شمال القارة. ويكتسي وجود الصندوق أهمية خاصة حيثما تتزامن التحولات الهيكلية الجارية في الاقتصادات النامية مع تراجع في الوزن الترجيحي للقطاعات الزراعية، وما يترتب على ذلك من عواقب مختلفة، بما في ذلك الهجرة.

واليوم، تكتسي أهداف القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستوى التغذية أهمية أكبر من أي وقت مضى، ليس لأنها من أركان خطة عام 2030 فحسب، بل لأن من شأن تحقيقها عبر الاستثمار في المعرفة، ورفع الإنتاج، وتنمية الوصول إلى الأسواق، والابتكارات والبحوث، أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي بصورة مستدامة وشمولية.

لهذا السبب، لا بد من السعي لرأب الصدوع التي بدأت بالظهور في بنیان التعاون الدولي، والتي تتغذى أحياناً على شعور بالإحباط حيال العمل متعدد الأطراف. ونحن نأمل دائماً أن تنجح المؤسسات متعددة الأطراف في مضافة

جهودها والعمل بصفتها "نظاماً" واحداً، لتستفيد من ميزاتها النسبية ونقاط قوتها، وتتفادى التنافس فيما بينها على الموارد المالية. وتأتي استراتيجية الصندوق الحالية، والتي تفتح الباب واسعاً أمام التعاون والتمويل المشترك، كخطوة في الاتجاه الصحيح.

لا يزال العالم يواجه تحديات الفقر، والهشاشة، والكوارث الطبيعية.

ونحن نتوخى من الصندوق، بصفته مؤسسة مكرسة للتنمية الريفية، أن يواصل السعي بكفاءة وفعالية نحو تحقيق ولايته، مع الحفاظ على مجالات ميزته النسبية والاستفادة من نقاط قوته، والمتمثلة في: طاقم من الموظفين المتفانين، ورصيد كبير من المعارف والقدرات المتراكمة خلال عقود من العمل، ودعم الدول الأعضاء فيه.

وبصفته منظمة أصغر حجماً من بقية المؤسسات متعددة الأطراف، من الضروري للصندوق الاستمرار في تعزيز قدرته على إقامة علاقة نشطة ودينامية مع أصحاب المصلحة فيه، وفي إثبات موقعه كمؤسسة رشيقة وقادرة على تكييف طبيعته دورها، وعلى التعامل مع إطار خارجي دائم التطور.

من هذا المنطلق، من الهام إثبات القدرة على تحقيق نتائج موثوقة وقابلة للقياس.

ونتوقع، بفضل تعديل وتحسين العمليات الداخلية المتعلقة بإدارة برنامج القروض والمنح وإدارة المخاطر، تحسناً في الكفاءة الداخلية وفي جودة المشروعات، وهما عنصران أساسيان للتعبير عن تزايد قدرة الصندوق على التأثير والاستجابة لطلب المستفيدين على المساعدة والمعارف.

ويعتبر تحقيق هذا الهدف جوهرياً أيضاً لضمان وضوح صورة الصندوق في أذهان الشركاء المحتملين من القطاع الخاص.

ونتوقع كذلك تحقيق إنجازات ملموسة في إعادة تنظيم الهيكلية المالية للصندوق، والتي إن اشتمت الحاجة إلى بعضها في الوقت الراهن، فإن جميعها ضرورية بالإجمال لضمان الاستدامة المالية للصندوق على المدى البعيد، سواء تم الاستمرار بالهيكلية المالية الحالية، أو تم التوجه نحو إدخال أشكال أخرى للتمويل تُضاف إلى المساهمات (والتي يجب أن تبقى المصدر الرئيسي لموارد الصندوق).

ولكن تحقيق ما سبق ذكره خلال وقت وجيز مرهون بالدعم المتواصل الذي تقدمه الدول الأعضاء.

ولا شك بأن التحديات الكبيرة المستمرة التي يشهدها السياق الخارجي، في وقت تعكف فيه المؤسسة على تفعيل استراتيجياتها وعملياتها وأدواتها التشغيلية، يجب أن تتزامن مع إنجازات وتحسينات على صعيد مهمتي التوجيه والإشراف المنوطتين بمجلس المحافظين.

وتتطلب عملية الإصلاح وتعزيز الابتكار، والتي ترمي إلى إيجاد حلول لزيادة كفاءة الصندوق، الإدراك الكامل لأثر عمل الهيئات الرئاسية - مع الاحترام الواجب لاختصاصات كل من مجلس المحافظين وإدارة الصندوق - على البنية الإجمالية للتنسيق المؤسسي: الإدارة المالية واستخدام الموارد، والتنظيم الداخلي، والاستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد.

وأود في هذه المناسبة الهامة التأكيد على ضرورة مواصلة التركيز على الولاية التي ينفرد بها الصندوق ضمن منظمات الأمم المتحدة في روما.

ومن دواعي سرور إيطاليا، بحكم استضافتها الدينامية للصندوق ولبقية منظمات الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن تشهد إجماع الدول الأعضاء على الدعوة لتأزر وتفاعل أكبر بين الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها، وقد لاقت هذه الدعوة تجاوباً متزايداً من الوكالات الثلاث.

وسيعود إنشاء مركز فعلي للأغذية والزراعة في روما، في إطار إعادة تموضع نظام الأمم المتحدة بناءً على قرار الجمعية العامة وبتشجيع من أمينها العام، بالفائدة على صعيد اتساق أداء الأمم المتحدة وكفاءتها في تحقيق أهداف خطة عام 2030.

وفي الختام، أود أن أعبّر للرئيس أنغبو عن دعم وتقدير الحكومة الإيطالية لعمله الدؤوب والمتفاني، والذي لا يطمح إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسة فحسب، بل يشكل مشروعاً حقيقياً لإعادة تموضع الصندوق ضمن المشهد العام للتعاون متعدد الأطراف، والذي تزيد المرحلة التاريخية التي نمر فيها من تعقيده.